اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الفواكه والخضر

المادة	السعر	المادة	السعر
طماطة	٥٠٠	تفاح مستورد (أحمر)	١٧٥٠
بطاطا	٦٠٠	تفاح مستورد (أصفر)	١٥٠٠
باذنجان	٦٠٠	برتقال مستورد	١٢٥٠
بصل	٥٠٠	مشمش	١٥٠٠
خيار ماء	٧٥٠	تفاح محلي	٧٥٠
بامية	٢٥٠٠	بطيخ	٦٠٠
فاصوليا خضراء	١٠٠٠	رقي	٣٥٠

شهد الحجم الكلي للمديونية العربية تطوراً ملحوظاً عندما بدأت معظم البلدان العربية برسم برامجها التنموية وفقاً لهيمنة القطاع العام باعتباره الرائد في هذه البرامج وذلك من خلال الاقتراض الخارجي استجابة لنظريات التنمية التي سادت عقدي الستينيات والسبعينيات. فقد بلغ عدد البلدان العربية المستدينة خلال عقد السبعينيات ١٢ دولة وكان اجمالي ديونها (٦,٩) مليار دولار امريكي عام ١٩٧٠، وقفزت الى (٤٢,٩) مليار دولار في نهاية عام ١٩٧٩، ثم وصلت (٤٩) مليار دولار بعد عام واحد فقط أي نهاية ١٩٨٠.

هل المديونية الخارجية او الداخلية هي سبب الخصخصة؟

أ.د جميل محمد جميل الدباغ *

ولعل تفاقم المديونية الخارجية بهذا الشكل الدراماتيكي يعود الى امرين اساسيين:

الاول: هو الخلل في سياسات الاقتصاد الكلي العربية الناجمة عن الدعم السعري الكبير للانتاج والاستهلاك اضافة الى زيادة الواردات والاقتراض من المؤسسات النقدية الدولية.

الثاني: ان القروض لم توجه الى استثمارات منتجة من شأنها تحقيق عائدات لخدمة تلك القروض ولم تفلح ادارات القطاعات العامة في الكثير من البلدان العربية في اختيار مشروعات ناجحة والتعامل مع القروض التي كانت تهدف لزيادة الانتاج السلعي، كما فشلت عملية تطوير الصادرات.

الثالث: هو السياسات التصحيحية والاجراءات المالية الصارمة التي اتبعتها البلدان الصناعية المتقدمة لمواجهة ارتفاع اسعار النفط العالمية بعد ١٩٧٣، والزيادات غير المتوقعة في اسعار الفائدة على الاقتراض، اضافة الى الآثار السلبية للسياسات التجارية الحمائية التي اتبعتها هذه الدول لحماية منتجاتها الصناعية والزراعية في السوق التجارية الدولية.

واخذت مشكلة الديون تتضاعف منتصف الثمانينيات ليس فقط للكثير من البلدان العربية وانما للكثير من البلدان النامية. وقد اتحدت حكومات الدول الدائنة (الصناعية) في نادي باريس لايجاد حلول لمشاكل الدفع من خلال جدولة الديون لكن ذلك لم يسعف البلدان المستدينة بقدر ما تم ارجاء الدفع ولكن الفوائد المركبة زادت من احجام هذه الديون. جدير بالذكر ان من شروط اتفاقيات نادي باريس القاضية باطفاء بعض الديون لاشد البلدان فقراً هو ارتباط الدول المدينة بصندوق النقد الدولي والالتزام بشروطه السياسية/الاقتصادية التعسفية.

اما في عقد التسعينيات الذي شهد تغيرات دولية عقائدية وسياسة جذرية (بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمجموعة الاشتراكية). ورغم تفادي الحرب الباردة لكن المديونية الخارجية العربية توسعت لتشمل دولاً عربية غنية كان لها فائض في موازين مدفوعاتها، وهي المملكة العربية السعودية والكويت اللتان وجدتا نفسيهما تحت مظلة الديون الخارجية بالرغم من سياستهما التقشفية والترشيدية في الانفاق العام والمساعدات الخارجية، وبالتالي فقد وصلت المديونية الخارجية العربية الى (١٥٧,٧) مليار دولار عام ١٩٩٥ (٨٪ من اجمالي ديون الدول النامية ثم قفزت هذه الديون لتصل الى (٢٣٩) مليار دولار عام ٢٠٠٣ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣).

وفيما يتعلق بالمديونية الداخلية العربية فيكفي القول انها وصلت عام ٢٠٠٢ الى (٣٠٠,١) مليار دولار كما ورد في التقرير الاقتصادي الموحد لعام ٢٠٠٣، وتقف دول مثل سوريا، العراق، الصومال، اليمن، موريتانيا، على رأس قائمة البلدان المثقلة بالديون.

لهذه الاسباب وغيرها جاءت المحصلة النهائية في الوقت الحاضر عبارة عن تعثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل تخلفها في العديد من البلدان. يضاف الى ذلك المديونية الداخلية لاقطار الوطن العربي بسبب اختلال السياسات الاقتصادية الداخلية، هي الاخرى باتت مهددة لهيكل الاقتصادات العربية، واضحى الاستثمار الداخلي يتضاءل شيئاً فشيئاً. لقد اصبحت مشكلة المديونية في وضع لا يمكن تجاوزه، وهذه احدى اهم المشاكل التي جعلت من الدول العربية ترنو نحو سياسات اقتصادية داخلية تقشفية للتقليل من آثار المديونية على النشاط الاقتصادي والتطلع لتجريب سياسات الخصخصة كاستمرار لسياسات الاصلاح الاقتصادي السابقة التي يروج لها صندوق النقد الدولي.

وفي ضوء ما تقدم فان اهمية الخصخصة طبقاً لما تتوقعه الدول للسير في هذا الاتجاه هي:

١, تصحيح موازين المدفوعات وتوفير السيولة لتقليص الدين الخارجي والداخلي من خلال توفير اكبر قدر ممكن من العملات الاجنبية.

٢, تحريك الاستثمار الاهلي (المحلي والاجنبي) ليأخذ دور الريادة في النشاط الاقتصادي.

٣, تنشيط ما تبقى من القطاع العام وتشغيله وفق حوافز السوق والاسعار.

٤, تقليص الواردات لدعم الموازين التجارية.

٥, توقع زيادة الصادرات لبعض السلع ذات الميزة النسبية.

لذلك فان المتوقع من الخصخصة كما يروج لها الاقتصاديون زيادة عوائد الموارد المستخدمة في النشاط الانتاجي والاقتصادي، وتنطوي هذه الافتراضات على محورين اثنين:

الاول: ان الادارة الاقتصادية والمالية والفنية للمشروع العام (المرشح للبيع) غير قادرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية والمالية المستجدة، سواء بسبب القدرة الذاتية المحدودة او نتيجة للقيود الادارية والسياسية التي تفرضها المؤسسات الرسمية العليا، او لحاجته للاستثمارات التكميلية او للتحديث لغرض زيادة قدرته على الانتاج والمنافسة في ظروف السوق السائدة، او ربما نتيجة للخسائر المالية الكثيرة المتراكمة والتي لا يمكن للحكومة تغطيتها.

الثاني: ان الظروف الاقتصادية والمالية المستجدة في البلدان تتطلب تغيير الجدوى للمشاريع العامة القائمة حتى تلك التي تتمتع بمزايا احتكارية واستراتيجية اقتصادية وسياسية.

ومن هنا فان المغزى الاقتصادي لسياسة الخصخصة ينطوي على مسألتين مترابطتين تمثلان شروط نجاحها، المسألة الاولى: تتعلق بمدى توفر شروط السوق والمنافسة وقدرة القطاع الاهلي على القيام بدور الريادة في تنمية اقتصاديات البلدان المعنية وعلى النحو الذي تشهده بعض تجارب البلدان النامية في الظرف الراهن. اما المسألة الثانية: فتتعلق بطبيعة الظروف الاقتصادية والمالية الموضوعية التي تؤثر على المشروع العام المرشح للخصخصة، وتحديد مسؤولية السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية العامة في تكريس تلك الظروف او تغييرها الى جانب الاسباب الذاتية المؤدية الى انخفاض كفاءة الاداء الاداري والفني للمشروع ومسؤولية الجهات الادارية العليا للدولة في خلق هذا الضعف الذاتي.

ومن الممكن توقع تحسن الكفاءة المالية للمشروع بعد التخصيص بالتخفيض النسبي في تكاليف الانتاج، على ان استمرار تحسن الاداء المالي للمشروع لا يتم تلقائياً بل يتوقف على الكثير من العوامل الاقتصادية. فعلى سبيل المثال اطلاق اسعار منتجات المشاريع المباعة يمكن ان يحقق زيادات كبيرة في الارباح ولكن مثل هذه النتيجة قد لا تنطوي على تحسين كفاءة الاداء الاقتصادي والانتاجي على وجه التحديد فالقطاع الاهلي يستهدف التملك بغية جني الارباح من خلال سياسة تحرير الاسعار دون احداث تطويرات مهمة في العمليات الانتاجية للمشروع، وهذا ما يفسر مواقفه الانتقائية ازاء المشاريع العامة المرشحة للبيع. وهذه الظاهرة كانت واضحة تماماً خلال التجربة العراقية (١٩٨٠-١٩٩٠) حيث لم يظهر أي تحسن في كفاءة الاداء الانتاجي للعديد من مشاريع الاسماك والدواجن والابقار والمزارع الكبيرة التي تمت خصخصتها لاسباب عديدة لعل اهمها توخي الربح السريع في ظل العقلية التجارية المحافظة لاصحاب المشاريع الجدد، اضافة الى عدم وجود المنافسة بين المشاريع المشابهة، ولا تختلف التجربة الليبية على سبيل المثال عن مثيلتها العراقية كثيراً، فعندما تم تمليك بعض المنشآت العامة في ليبيا الى القطاع الاهلي بعد عام ١٩٨٩ وبخاصة في مجالات النسيج والاغذية ومواد البناء والمواد الكيمياوية والمعدنية تبين ان هناك عنصرين لم يتم تطبيقهما تأميناً لنجاح عملية التمليك:

الاول: عدم اتباع الخطوات اللازمة لرفع كفاءة اداء المنشآت بعد خصخصتها.

الثاني: عدم تطبيق السياسات العامة السائدة بشكل منسجم والعاملة على تحسين كفاءة الاداء الاقتصادي بعد التخصيص.

لذلك جاءت النتيجة مخيبة في كلا التجربتين وعانت المنشآت من تدهور في الانتاج والاداء يقل عن ادائها المتواضع عندما كانت جزءاً من القطاع العام (سيف الاسلام القذافي ٢٠٠٢).

نستنتج من ذلك ان تحسن الكفاءة الانتاجية المرتبطة عادة بالمؤسسات الاستثمارية وتحسين التكنولوجيا المستخدمة لا يتم الا بتوفر الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المناسبة، مع مرونة كافية في السياسات الاقتصادية والنقدية العامة لتأمين حرية الاسعار والمنافسة وضمان حرية انتقال عوامل الانتاج وتحرير التجارة الى جانب وجود اسواق مالية كفوءة تساعده في تعزيز المنافسة بين المشاريع وتعمل على تحفيزها من اجل رفع كفاءتها.

اخيراً فان عملية التقويم والمراجعة الاقتصادية والمالية والتكنولوجية المستجدة من خلال تحليل معايير الجدوى الاقتصادية للمشاريع العامة يساعد كثيراً في التحكم على امكانية المضي قدماً في الخصخصة. وهنا لابد من تقويم السياسات على المستوى الاقتصادي الكلي للتحقق من توفير شروط المنافسة لتحقيق الاهداف الرئيسية للخصخصة ليست باعتبارها هدفاً وانما وسيلة لزيادة الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الاقتصادية ولزيادة مصادر التراكم الرأسمالي القاعدة الاساسية للانفاق على مشاريع وبرامج العدالة الاجتماعية وتحسين دخول ومستويات المعيشة للفقراء والمعوزين وغير القادرين على العمل.

* اكاديمي وخبير اقتصادي

تجارة حرة للمواد الغذائية في العراق

في الهم الاقتصادي

الحصة التموينية والبدائل المعقولة! (٣-٢)

حسام الساموك

حين استعرضنا واقع الحصة التموينية، وانتقلنا الى البديل الذي لوحت به وزارة التجارة واشرنا السلبيات الحتمية لاعطاء عوض نقدي بدلاً من سلة الغذاء التي تواصلت لخمسة عشر عاماً، لابد ان نقف عند البدائل المقترحة التي نعتقد ان من الممكن اعتمادها دون ان تكون لنتائجها آثار على الاقتصاد العراقي في مرحلة يعاني فيها الاخير من ازمات حادة.

في هذا الاطار لابد ان نستذكر الحالة قبل اعتماد منهج البطاقة التموينية مطلع عام ١٩٩١، حين كانت مؤسسات وزارة التجارة توفر سلة غذاء مدعومة لعموم شرائح المجتمع عبر منافذ الوكلاء المنتشرين في كل ارجاء العراق، ومع القناعة التامة بان ليس من اليسير اعتماد هذه التجربة من جديد بسبب جملة من المستجدات والمتغيرات في الواقعين السياسي والاقتصادي معاً، لكننا نجد من الاهمية بمكان استذكار تجربة الانشطة التعاونية والعمل على تدعيم احيائها وتواصلها من جديد وفق آليات لا تتطلب الدعم المادي بقدر حاجتها لملاكات جديرة بادارة هذا القطاع وفق آليات سليمة ومفردات عمل تأخذ بنظر الاعتبار مهمتها كاجهزة توفر لاعضائها البضائع والمستلزمات باسعار ووسائل ميسرة بعيداً عن مناورات السوق وسياسات التجار في الاحتكار والمناورة، بحيث يدخل القطاع التعاوني كجهاز تنافسي يمكن ان يلعب دوراً فاعلاً واساسياً في استقرار السوق وانسيابية بضائعه وتوفر اصنافها المختلفة فضلاً عن الحفاظ على الجودة والرصانة التجارية.

ان بروز القطاع التعاوني كلاعب له حضوره وتأثيره في حركة السوق لابد ان يرسي دعائم سوق تجارية تعتمد اخلاقياتها بعيداً عن الالاعيب والممارسات النفعية والصفقات المعتمدة على تحصيل الربح السريع على حساب مصالح المستهلك وذوقه وسمات ذوقه واهتماماته..

فيما تتعزز آليات التواصل عبر منافسة اخرى داخل بنية القطاع التعاوني نفسه عندما تنبثق مؤسسات تعاونية وجمعيات ضمن الفعاليات المهنية والمناطقية، وتنعكس عمليات التنافس في آلية كل جمعية ونمط خدماتها ومناشئ بضائعها وحركة الاسعار فيها.

هيئة أميركية تخفي تجاوزات في تكلفة مشروعات عراقية

بغداد / المدى - الوكالات

أخفت هيئة المعونة الأميركية المسؤولة عن مشروعات إعمار في العراق بتكلفة ١,٤ مليار دولار تجاوزات لتكاليف متوقعة ولم تبلغ الكونغرس حول التأخر في التنفيذ، حسب ما أفادت به صحيفة نيويورك تايمز.

وقال تقرير مفتش عام مستقل بشأن الإعمار في العراق إن هيئة المعونة التابعة لوزارة الخارجية سجلت التجاوزات كنفقات عامة أو إدارية. وتتولى الهيئة إدارة المساعدات الأجنبية منذ بدأت العمل في العراق بعد الغزو الأميركي للبلاد عام ٢٠٠٣ .

ولكن تقرير المفتش العام لم يذكر تفاصيل عن جميع المشروعات المنفذة بالميزانية المحددة والبالغة ١,٤ مليار دولار، إلا أنه أشار لأمثلة منها مستشفى أطفال في البصرة ومحطة كهرباء في بغداد.

وقالت شركة بكتل للمقاولات المسؤولة عن مستشفى البصرة في نيسان الماضي إن تكلفة الإنشاء ستبلغ ٩٨ مليون دولار ارتفاعا من الميزانية الأصلية البالغة ٥٠ مليون دولار جراء تصاعد تكلفة الأمن ومشاكل أخرى. ورغم تعهد هيئة المعونة الأميركية بخفض النفقات العامة فإن المفتش العام لم يجد جهودا تشير إلى ذلك.

مشروع خدمي يبنى بمساعدات أمريكية في العراق

وقالت الشركة في تقرير قدم للكونغرس إن تكلفة المشروع ٥٠ مليون دولار وتم تسجيل الباقي كتكاليف غير مباشرة.

إستخدام الهواتف المحمولة عربيا ارتفع إلى ٧٠٪

دبي / أ ف ب

ارتفعت نسبة استخدام الهواتف المحمولة في العالم العربي ٧٠٪ خلال العام الماضي وسط تراجع الأسعار مع زيادة المنافسة بين الشركات.

وأفادت نتائج دراسة أعدتها مؤسسة مدار للأبحاث ومقرها دبي بأن عدد المشتركين في خدمات الهواتف المحمولة بالعالم العربي زاد إلى ٨٧,٠٦ مليون مشترك في نهاية عام ٢٠٠٥ من ٥١,١٩ مليونا في ٢٠٠٤ . وأرجعت المؤسسة هذه الزيادة في المشتركين إلى سياسات التحرر الاقتصادي وتزايد المنافسة الأمر الذي خفض الأسعار في هذا القطاع.

واتبعت الحكومات العربية خلال السنوات الأخيرة سياسات للقضاء على الاحتكار في قطاع الاتصالات بشكل تدريجي، وباعت مصر مؤخرا رخصة لتشغيل شبكة المحمول الثالثة في البلاد، ويتوقع إعلان السعودية مزايدة هذا العام لمنح رخصة المحمول الثالثة في المملكة.

كما فتحت الإمارات هذا العام مجال المنافسة في قطاع الاتصالات بمنح ترخيص لشركة اتصالات ثانية هي ديو لتنافس مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات) التي احتكرت هذا القطاع سابقا.

وأشارت الدراسة إلى أن اليمن والسودان أسرع الأسواق نموا ودول مجلس التعاون الخليجي أقل الأسواق نموا.

مزاد بيع وشراء العملات الاجنبية

بغداد / المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الثاني و الثلاثون بعد السبع مئة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٦/٧/٣١ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٦
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٤٧٧
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	------
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٣٨,٨٣٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد - دولار	------
مجموع عروض الشراء - دولار	٣٨,٨٣٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	------

١ - الكمية المباعة نقداً الى المصارف وزبائنه (٢١,٦٧٠,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٧٧+١+١٠=١٤٨٨) دينار / دولار.

٢- الكمية المباعة لاجراء حوالات الى خارج العراق (١٧,١٦٠,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٧٧-٢) + دينار واحد عمولة البنك و اعفاء المبالغ المحولة من عمولة التحويل.

شافيز يدعو إيران إلى تعزيز الاستثمار في فنزويلا

طهران / أ ف ب

دعا الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز حليفته إيران إلى تعزيز استثماراتها في قطاع الطاقة ببلاده.

ويوقع شافيز خلال زيارة إلى إيران عددا من الاتفاقيات التجارية ضمن جولة خارجية يقوم بها حاليا، بينما تستثمر شركات إيرانية مليار دولار في فنزويلا وخاصة في مشروعات الطاقة والإنشاء وصناعة الجرارات.

وعبر شافيز خلال مؤتمر صحفي عن أمله في قيام شركات النفط الإيرانية بأعمال بمنطقة خليج فنزويلا في حزام أورينوكو والدلتا لإنتاج الغاز.

ورغم حضور وزير الطاقة والتعدين الفنزويلي رفائيل راميريز فإنه امتنع عن التحدث إلى الصحفيين الذي أرادوا معلومات عن نوع الاستثمار الذي يمكن لإيران رابع أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم القيام به في فنزويلا خامس دولة مصدرة للنفط عالميا.

وتنقب شركة بترو فارس الإيرانية بالفعل عن احتياطيات النفط الثقيل في حزام أورينوكو وتتطلع لتوسيع

شافيز ونجاد يتبادلان التحية.. من الارشيف